دراسة عن الكتاب المذكور وموقف الشارح منه ومن نحاة وبيان مذهبه النحوي....

عبد العزيز الموصلي في شرحه للكافية

إعـــداد

د. علـــي الشوملـــي

جامعة العلوم والتكنولوجيا

اربد

عبد العزيز بن جمعة الموصلي (1)

هو عزالدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي ، ولد بالموصل في الثاني عشر من محرم سنة 628 هـ كان عاملا في صناعة القسي ، ثم قدم إلى بغداد ، وبعد إتقان عمله ، اتجه إلى الأدب والعلم ، وأقبل عليه بكل ما يملك من قوة وإحساس وشغف ، حتى أتقن هذا الفن في حياته ، وأصبح أديبا وعالما . درس على كثير من أئمة النحو والأدب في بغداد ، وكان من أبرز النحاة الذين درس عليهم ابن إياس ، ثم لازم الشيخ السعيد الطوسي عندما قدم إلى بغداد ، وبقي ملازما له ، دارسا على يديه إلى أن توفاه الله سنة 672 هـ . غلبت عليه العلوم الشرعية في بداية حياته الدراسية ، حيث درس المذهب المالكي بمدرسة المالكية المستنصرية ، وبقي فيها حتى مات سنة 696 هـ.

عصره :

عاش ابن جمعة في عصر علم وازدهار وثقافة ، والإنسان ابن بيئته ، يتأثر بما يدور حوله ، ويأخذ ثقافته وينقلها من المجتمع الذي يعيش فيه وإليه ، فقد أنشأ الخليفة المستنصر بالله 652هـ) جامعة بغداد أسماها الجامعة المستنصرية ، تتألف من أقسام عدة ، يبحث كل قسم فرعا من فروع المعرفة، وقد شملت هذه الجامعة ما يسمى الآن بالعلوم الإنسانية -الآداب- والفروع العلمية ، فكان منها علوم القرآن ، والعلوم الفقهية على المذاهب الأربعة ، وعلوم الحديث، والحديث ، والعلوم العربية بمختلف فروعها :

الطب والرياضيات والفيزياء (2). وقد امتازت هذه الجامعة بمميزات

1- ينظر في موضوع هذه العصر في كل من : مختصر تاريخ دول العرب والاسلام للمالطي العبري ، تحقيق الأب صالحاني 425، المطبعة الكاثوليكية -بيروت . الدولة العباسية : قيامها وسقوطها ، حسين خليفة 238 ، طبعة القاهرة .

علماء المستنصرية : د. ناجي معروف طبعة بغداد ، بغداد تاريخها وآثارها ، بشير فرنسيس ، ص 12 بغداد.

2- تاريخ علماء المستنصرية 1 / 24

عدة ، كان من أبرزها أن الأساتذة الذين يدرسون فيها يعينون من قبل الخليفة ، ومن البديهيات أنه لا يعين فيها إلا من ثبتت أصالته العلمية وتفوقه في تخصصه . ومن الأشياء الطريفة التي تروى في هذا المجال ، أنه من كان يحصل على هذا الشرف الرفيع في تعيينه مدرسا في الجامعة ، يخلع الخليفة عليه خاصة لا تعطى لغيره من الناس ، ثم تقدم له وسيلة للنقل لتأمين وصوله من بيته إلى الجامعة ، وكانت هذه الوسيلة أرقى ما لديهم من وسائل ألا وهي -البغال.ولا يركب هذه الواسطة إلا من أوتي المركز العالي والمال الوفير ، والأطرف من هذا ، أن الجامعة تضمن لمدرسيها الحياة الهانئة الرغدة ، ليتفرغوا إلى عملهم ، فكانت تقدم لهم في كل يوم : ستة أرطال من الخبز ، ورطلين من اللحم بحوائجها وخضرها وحطبها ، وله راتب شهري مقداره ثلاثة دنانير . في ظل هذا الجو عاش صاحبنا ، حيث عمل معيدا ثم مدرسا في هذه الجامعة ، وبقي فيها حتى مات رحمه الله . ومن الدوائر التي أنشئت في الجامعة -وهي مجال اهتمامنا -دائرة اللغة العربية ، فقد اهتمت الجامعة بالنحو اهتماما كبيرا لاتصاله بجميع العلوم ، فقد كان أساسيا في دوائر الحديث والفقه والفلك والفيزياء والرياضيات والطب لذا فقد اختارت أبرز علماء النحو للتدريس فيها ، وكان منهم :

1- هبة الله الذهلي الشهرياني (3) : هو قوام الدين هبة بن أحمد بن هبة الله الشهرياني ، الأديب ، من بيت معروف بالتقدم والرئاسة ، عرف بالنحو والرياضيات ، تولى تدريس النحو بالمستنصرية ، توفي سنة 628هـ.

2- ابن الصقيل الجزري (4) : هو معد بن نصر الله بن رجب الميروقي (5) الجزري البغدادي النحوي شيخ الأدب بالمستنصرية ، ومصنف المقامات الخمسين المشهورة ، توفي سنة 677 هـ.

3- ابن إياز البغدادي (6) المتوفي سنة 681 هـ.

3- الجواهر المضيئة 1 / 181

4- بغية الوعاة 362

5- تلخيص مجمع الآداب 4 / 53

6- نسبة إلى جزيرة الأندلس

4- عبد العزيز بن جمعه الموصلي المتوفى سنة 696هـ.

5- يعقوب الأنصاري الخزرجي (6) : وهو يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحسين الأنصاري . قرأ عليه البدر ابن مالك تسهيل والده ، على ابن إياز .

6- ابن السباك (7) : وهو تاج الدين بن سنجر بن عبد الله البغدادي الحنفي. انتهت إليه رئاسة المذهب والنحو في المستنصرية ، قرأ على ابن إياز ، وتوفي سنة 750هـ.

7- ذرالفقار القرشي (8) هو فخر الدين أحمد بن علي بن أحمد الهمذاني الكوفي النحوي ، الحنفي المذهب ، اشتهر بالنحو فدرسه بالمستنصرية ، توفي سنة 755هـ.

شيوخه :

ذكرت كتب التراجم لابن جمعه الموصلي أنه قد أخذ عن عدد من العلماء من أبرزهم :

1- ابن إياز (9): هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز ، يكنى بأبي محمد ويلقب بابن إياز النحوي ، ولم يذكر المؤرخون محل وتاريخ ولادته ، وقيل إنه من أصل رومي ، حيث أن اسمه جمال الدين حسين بن إياز الأيازي الرومي النحوي الأديب . ومن مؤلفاته المشهورة المحصول في شرح الفصول لابن معطي .

2. نصير الدين الطوسي (10): هو أبو جعفر ، كان هو وابنه فخرالدين يشرفان على مدارس بغداد سنة 672هـ . وكان قد وصلها سنة 622هـ لتصفح أحوالها والنظر في الوقف ، وقد أقام ببغداد يتصفح أحوال الوقف ، وأدار

7- بغية الوعاة 212

8- تاريخ علماء المستنصرية 1 / 184

9- تاريخ علماء المستنصرية 1-240 ، بغية الوعاة 532

10- الحوادث الجامعة 350-375 ، تاريخ علماء المستنصرية 1-94

أخبار الفقهاء والمدرسين والصوفيين وأطلق المشاهرات ، وقرر الق"واعد في الوقف ، وأصلحها بعد اختلافها .

تلاميذه :

كان من أبرز تلاميذه :

1. تاج الدين ابن السباك (11) وهو علي بن سنجر بن عبد الله البغدادي ، أبو الحسن ابن أبي اليمن الحنفي الملقب بتاج الدين بن قطب لدنيا المعروف بابن السباك. ولد في شعبان سنة 660 هـ، في مدينة بغداد ، بها تربى وتعلم ، وتوفي سنة 750هـ ، تولى رئاسة الأصحاب ببغداد ، وولي لقضاء بها والتدريس ، ذكر ابن رافع (12) والقرشي (13) أنه تتلمذ على ابن جمعه الموصلي ، وأنه أوحد زمانه في فقه الحنفية ، عالما فاضلا أديبا شاعرا .

2. ابن عبد المحمود (14) : هو جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام البغدادي المقرئ الفقيه الحنبلي المتفنن ، قرأ بالروايات وسمع الحديث من محمد بن حلاوة ، والأدب والمنطق عن الشيخ عزالدين بن جمعة الموصلي النحوي بالمستنصرية ، قيل إنه كان من فضلاء العراق ، وإليه لمرجع في القراءات والعربية ، قال ابن رجب (15) : درس للحنابلة بالبِشرية غربي بغداد ، ونالته في آخر عمره محنة ، واعتقل بسبب موافقته الشيخ ابن تيمية في مسألة الزيارة وكاتبه عليها مع جماعة من علماء بغداد ، وأقرأ العلم مدة ، ولا يعرف أنه حدث .

11- الدرر الكامنة 3 / 55 ، الجواهر المضيئة 1-183 ، منتخب الأخبار 141 ، 117.
تاريخ علماء المستنصرية 1 / 132

12- منتخب الأخبار 117، 141.

13- الجواهر المضيئة 1 / 183

14- طبقات الحنابلة 2 / 379.

15- طبقات الحنابلة 2 / 379.

مؤلفاته : (16)

أجمع المؤرخون لابن جمعة الموصلي أنه قد قام بتأليف عدد من الكتب ، وقد ضاع منها كثير لم تصل إلى أيدينا ومن أبرز الكتب التي وجدت بعده :

1. شرح ألفية ابن معطي . وقد طبع سنة 1985 م.
2. شرح الكافية .
3. كتاب الأنموذج ، وهو مخطوط .

مذهبه النحوي :

الموصلي نحوي متأخر ، يوافق البصريين كثيرا ويحمل على الكوفيين كثيرا ، لم يورد رأيا كوفيا وحسّنه ، أو ذكر أنه مقبول ، بل كان يعرض لآراء ، ثم يقوم بنقدها وبيان أوجه الخطأ فيها ، مستدلا على ذلك ، عارضا بعض النماذج المؤيدة لذلك :

1- نصب الفعل المضارع :

يقول (17):... واختلف في حتى وكي واللام مطلقا ، فذهب البصري إلى أن الناصب بعدها أن المضمرة، وذهب الكوفي إلى أنها هي الناصبة . والأول أظهر

2- وفي نصب الفعل المضارع يقول أيضا (18) :

ينصب الفعل المضارع بعد الفاء بأن المضمرة عند البصريين بشرطين : الأول : أن تكون الفاء للسببية . والثاني : أن يكون قبلها أحد ثمانية أشياء ...(ثم ذكرها) . وذهب الكوفي إلى أن الفعل منصوب على الصرف لا بأن المقدرة ، لأنها لما صرفت ما بعدها عن عطفه على ما قبلها إلى شيئ آخر وهو العطف المعنوي ، كان النصب على الخلاف . وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بالواو نفسها ، وكلاهما باطل... ثم يعلل سبب البطلان .

16- كشف الظنون 1 / 156 ، بغية الوعاة 1 / 307 ، تاريخ علماء المستنصرية 1 / 255 ، 256

17- شرح الكافية / الموصلي 503

18- شرح الكافية / الموصلي 513

3- جزم الفعل المضارع :

يقول (19) ... واعلم أن العامل في الفعل أقوال : أحدها لسيبويه ...وثانيها : للأخفش....وثالثها .. وهو اختيار الجزولي . ورابعها : للكوفي وهو أن كلمة الشرط عملت في الشرط ، والجزاء مجزوم على الجواب كما مر في الأمر والنهي ونحوها ، وهو ضعيف .

4- التعجب :

يقول (20) : توهم الكوفي أن أفعل اسم وهو باطل . ويقول (21) : في ما التعجبية : قال الكوفي إنها استفهامية دخلها معنى التعجب.. وهو ضعيف .

5- أفعال المدح والذم :

يقول (22):...وهما فعلان عند البصري...وهو الأظهر .

6- الممنوع من الصرف : ألفاظ مثنى وثلاث يقول (23) ...وفي المانع له عن الصرف أقوال :إحدها : لسيبويه ومن تابعه من جمهور البصريين أنه امتنع للعدل والصفةوثانيها : أن المانع له العدل والجمع .وثالثها : للكوفيين فالأكثر أن المانع له من الصرف التعريف والعدل . ولا يخفى ضعف هذه الأقوال ، وأن الأول أظهر .

7- المبتدأ والخبر : يقول (24):...وأما في قولهم : ضربي زيدا قائما ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها: للبصريين وهو أن التقدير ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما.....

وثانيها : للكوفيين ، وهو أن قائما معمول المصدر الذي هو المبتدأ ، والخبر محذوف .....

وثالثها : لابن درستويه وابن بابشاذ ، إنه من حيث المعنى بمنزلة أقائم

19- شرح الكافية / الموصلي 534

20- شرح الكافية / الموصلي 586

21- شرح الكافية / الموصلي 587

22- شرح الكافية / الموصلي 592

23- شرح الكافية / الموصلي 119

24- شرح الكافية / الموصلي 172

الزيدان والتقدير :

ضربت زيدا قائما ...والأظهر قول البصريين ، وأما مذهب الكوفيين ففاسد لفظا ومعنى .

8- المفعول به : يقول (25) : وفي عامله ثلاثة أقوال :أحدها للبصريين : وهو أن العامل هو الفعل لاقتضائه إياه . الثاني لبعض الكوفيين : وهو أن العامل هو الفعل وحده ، لأنه مؤثر فيه . الثالث للفرّاء : وهو أن العامل الفعل والفاعل جميعا ، لأن الفاعل جزء من المؤثر ، وجزء المؤثر مؤثر ، . والأول أظهر بدليل انقسام الفعل إلى لازم ومتعد. وأما الثاني فباطل ...ثم بي نأسباب هذا البطلان .

9- المنادى والعامل فيه : يقول (26):...فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار ، ، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء...ومنهم من زعم أن يا وأخواتها أسماء أفعال....والأول أظهر ، لأن الفعل هو الأصل في العمل ، فإذا قدر الفعل قدر ما هو الأصل .

موقفه من النحاة :

لم يكن الموصلي مقلدا لغيره ، ولم يكن تابعا لأحد ، نراه يعرض القضايا النحوية ثم يناقشها مظهرا الصواب ، ومفسرا ومعللا للخطأ أو الضعف في بعض هذه الآراء. وقد كان جريئا في إصدار أحكامه ، فكان يصف هذا بالضعف ، وذلك بالفساد ، والآخر بالباطل ، وغيره كثير . وهذه بعض النماذج تبين موقفه من النحاة .

-1 أفعل التفضل :

يقول (27):.....وقيل إن بناءه منه عند سيبويه قياسا مطردا كالثلاثي ،

25- شرح الكافية / الموصلي 185

26- شرح الكافية / الموصلي 187

27- شرح الكافية / الموصلي 477

لأنه إذا حذفت همزته رجع إليه ، وأما الأخفش ، فلا يراه قياسا مطردا ، ويقصر هذا على السماع .

وقيل إن المبرد يجوز بناء أفعل من كل ثلاثي مزيد فيه ، قلت حروفه أو كثرت ، نحو استفعل وافتعل وهو باطل . ثم يعلل أسباب هذا البطلان ، والمبرد معزوف بفضله وعمله ، ومع هذا فقد قال كلمته التي يؤمن بها ،

2 ـ تعدي الفعل ولزومه :

يقول (28) : ذهب الأخفش في قوله تعالى : "قد نبأنا الله من أخباركم" (29) أن من زائدة ، والمفعول الثالث محذوف ، أي نبأنا الله أخباركم مشروحة . وهو ضعيف .

3-التنوين- تنوين العوض :

يقول : (30): ....نحو حينئذ .....وكسرت الذال من الشرف لاتلقاء الساكنين. وقال الأخفش : إنها كسرة إعراب....وهو إعراب باطل ، ثم علل بعد ذلك سبب البطلان .

4- التنازع :

بعد أن وضح رأي الكسائي والفراء في التنازع قال (31):...والمذهبان ضعيفان .

أما مذهب الكسائي فلأنه الإضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع ، ولم يثبت حذف الفاعل من غير أن يقوم مقامه شيء مطلقا. وأما مذهب الفراء ، فلأنه يلزم منه حصول أثرين متنافيين وهو القيام والقعود من مؤثر واحد في حالة واحدة وهو محال.....

5- المبتدأ والخبر :

يقول (32): في ضرورة وجود العائد :...وأما الثاني وهو ما يقوم مقام

28- شرح الكافية / الموصلي 550

29- سورة التوبة آية 94

30- شرح الكافية / الموصلي 706، 707

31- شرح الكافية / الموصلي 146

32- شرح الكافية / الموصلي 160، 161

العائد فأمور منها :

عموم الجنس ، كما في نعم الرجل زيد ، ومنها عموم النفي كما في قوله :

أما الصبور فلا صبور لجعفر.....

ومنها الفاء كما في قوله : الذي يطير فيُغضب زيدٌ الذباب . وأما حذفه عند عدم الأمرين كما في قوله :

. قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم أصنع

فيما أنشده سيبويه برفع كل فضعيف ، ومنعه المبرد لاستغنائه بالنصب عن حذف الضمير من غير ضرورة .

6- المفعول لأجله : يقول (33) في العامل :...ونقل عن عبد القاهر ، وذهب الزجاج والكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في معناه دون لفظه نحو: قعدت جلوسا ، وحبسته منعا ، لأنه كما يفهم من قعدت الجلوس يفهم من نحو...زرتك طمعا الزيارة والطمع، وهذا فاسد ...ثم يبين سبب الفساد . ويقول (34) : أيضا : وذهب الجرمي وغيره من النحاة إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر التي تقع حالا نحو : جاء راكضا ، وقتلته صبرا ، ويلزم ألا يكون المفعول إلا نكرة ، وكل ما كان منها مضافا ، فهو في حكم المنفصل ، وهو باطل لوروده نكرة ومعرفة .

7- المفعول معه :

يقول (35):... ونقل عن أبي الفتح جواز تقديمه على الفاعل نحو جاءوا والطيالسة البرد وهو ضعيف .

8- مذ ومنذ :

يقول (36) في إعرابهما إذا جاء ما بعدهما مرفوعا :...ذهب جمهور البصريين وهو اختيار المصنف ، إلى أنهما المبتدأ ، وما بعدهما الخبر

33- شرح الكافية / الموصلي 221

34- شرح الكافية / الموصلي 221

35-شرح الكافية / الموصلي 223

36- شرح الكافية / الموصلي 401

عنهما ، لأنهما بمعنى أول المدة أو جميع المدة ، وهما معرفتان بالإضافة ، وذهب الزجاج إلى أن ما بعدهما المبتدأ وهما الخبر ، لأن المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية يومان ، وهو ضعيف . وذهب الفراء الى أن مابعدهما خبرمبتدأ محذوف ، والجملة صلة ذو.وذهبغيره وهو القائل أيضا بالتركيب ، إلى أن ما بعدهما فاعل فعل محذوف ، والتقدير: ما رأيته من إذا مضى يومان . ولا يخفى ضعفهما .

9- كيف الاستفهامية :

يقول (37) :....وأجاز الكوفي المجازاة بها مطلقا قياسا على غيرها من أسماء الاستفهام المستعملة في الشرط والاستفهام . ومنعه البصري مطلقا ، أما أولا : فلأنك لو قلت : كيف تكن أكن ، لوجب أن تكون مساويا له في كل أحواله . وهوباطل.....

منزلته العلمية :

نلمح من خلال قراءة هذا الشرح أن لابن الموصلي مواقف متنوعة من المصنف أستطيع أن أصنفها تحت الموضوعات التالية :

أ- تأييده للمصنف :

تمثل هذا في مواقف عدة ، وكنت تلمس هذه الموافقة في معظم القضايا التي يناقشها ، يعبر عنها في بعض المواقف ، ويذكرها ويعرضها دون إبداء رأيه فيها في مواقف أخرى . ومن الأمثلة على موافقته اللفظية قوله (38) في التمييز ....وإن كانت صفة كانت مطابقة للمضاف نحو : لله دره فارسا ، ودرهما فارسين ودرهم فرسانا . وقد اختلف في هذا النحو من التمييز ، فقيل : إنه من تمييز المفردات ، وإليه ذهب المصنف . وقيل إنه من تمييز النسب ، وهو اختيار المصنف ، وهو الأولى ، لأنه نسب الذات إلى المضاف إليه على سبيل المدح باعتبار ما يتعلق به من الفروسية وغيرها ...

37- شرح الكافية / الموصلي 398

38- شرح الكافية / الموصلي 238

ب- اعتراضه على المصنف :

لم يقف ابن الموصلي مكتوف اليدين أمام المصنف عندما كان يجد أن رأيه ليس صحيحا وأنه بحاجة إلى تعديل ، فقد كان يعترض عليه ، ويصحح ألفاظه ، ولكن بصيغ متعددة ، مثل : أخطأ المصنف ، وهذا باطل ، ولو قال كذا لكان أفضل ، وفيه نظر ، إلى غير ذلك من الصيغ ، وهذه بعض النماذج على اعتراضاته : -

1- المبتدأ والخبر :

يقول (39) في تعدد الخبر وفي قوله الرمان حلو حامض :...قال المصنف في شرح المفصل : يجوز أن يكون في كل واحد منهما ، ولا يلزم أن يكون كل واحد خبرا على حاله ، لأن المقصود جمع الطعمين ، والضميران على زصلهما ، والمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة ، وفيه نظر . لأنه إن أراد كل واحد منهما متحملا للضمير أو مجردا عن الضمير فهو حق ، إلا أنه لا يكون هناك إلا ضميرا واحد .

2- النائب عن الفاعل :

يقول (40) الشارح تحت هذا الفصل : ...ومما لا يقام مقام الفاعل : المفعول له والمفعول معه لبطلان معناهما ...ويقول :...وقال المصنف إنما امتنع لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة نحو : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد . وحينئذ لا يخلو إما أن يقام الاكرام مقام الفاعل لأحدهما ، وعلى كلا التقديرين يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل وهو باطل وفيه نظر . ويعلل لذلك فيقول : وأما المفعول معه : فإن لم يقم مقامه مع الواو لم تعلم المعية ، وإن أقيم مع الواو اقتضى أن يكون الفعل مسندا إلى شيء قبله ، لأن الواو في الأصل للعطف ، وإقامته مقام الفاعل يوجب أن يكون مسندا إليه ، فيكون في حالة واحدة ، مسندا إليه ، وغير مسند إليه ، فلزم التناقض وهو محال .

39- شرح الكافية / الموصلي 168

40- شرح الكافية / الموصلي 149

3- الاشتغال :

ذكر المصنف في حـــالات اختيار النصب على الرفع صورا منها .... يقول (41) الشارح : السابعة عند خوف لبس المفسر بالصفة ، ولو قال عند خوف لبس الخبر بالصفة لكان أجود ، كقوله تعالى : "إنا كل شيء خلقناه بقدر" (42) لأنه إذا ارتفع كل ، احتمل أن يكون الفعل بعده خبرا ، أو أن يكون صفة ، ومع احتمـــاله الصفة ، يقدر غير المعنى المقصود ، لأن المقصود في الآية عموم الخلق .....

4- المضمر :

يقول : الشارح (43) : قال المصنف : ولا يسوغ المنفصل إلا إذا تعذر المتصل ، اعلم أن في قوله لا يسوغ نظر . فإنه يجوز الإتيان بالمنفصل نحو أعطيتك إياه مع إمكان الاتصال في أعطيتكه ...

5- الأصوات :

يعرف المصنف الأصوات بقوله : كل لفظ يحكى به صوت ، أو يصوت به للبهائم ، فالأول كغاق ، والثاني كنخ . ويقول الشارح (44) : التعريف ليس بمستقيم ، أما أولا فلأن الأصوات جمع ، وكل ما ليس بجمع ، فلا يكون الحد مطابقا .

وأما ثانيا : فإن لفظة كل لبيان الأفراد فلا تؤخذ في التعريف المراد به تعريف طبيعة الشيئ.فالأجود أن يقال : الأصوات حكاية عن صوت ، أو يصوت بها للبهائم....

جـ . الإضافات التي أضافها على المصنف :

أشار الموصلي في شرحه إلى العديد من الإضافات التي أضافها على المصنف ، وقد نجد العذر لابن الحاجب ، لأن مؤلفه يعتبر مختصرا ، ولا يمكن له أن يفي بالأبواب كلها. ومن الإضافات التي أضافها الموصلي ما يلي :

41- شرح الكافية / الموصلي 211، 212

42- سورة القمر آية 49

43- شرح الكافية / الموصلي 325

44- شرح الكافية / الموصلي 375

1= المبتدأ والخبر :

يقول (45) الشارح : .....ومن المواضع التي لم يذكرها (أي المصنف) هاهنا : اعتماد النكرة على حرف نفي أو استفام نحو : زقائم الزيدان ، وما ذاهب غلامك ، لأنه لما كان الغرض من المبتدأ انتساب المصدر إلى ما بعده ، استغنى عن تعريفه لتنزله منزلة الفعل من حيث أن المرتفع به فاعل يقوم مقام الخبر لما مر . ومنها : أن يتضمن معنى الشرط لافادتها العموم الحاصل من الشرط. ومنها : أن تكون النكرة في معنى الموصوفة كالمصغر والمضاف إلى النكرة لتخصصها بذلك .ومنها : أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه نحو : ما أحسن زيدا لأن مبنى التعجب الإبهام .

2= حذف المبتدأ :

يقول المصنف : وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقوله : المستهل الهلال والله .

ويقول الشارح (46) : حذف المبتدأ والخبر إنما يسوغ إذا دل على المحذوف دليل من قرينة لفظية أو معنوية أو هما جميعا .

3= الاستثناء :

ذكر المصنف أربع حالات من وجوب نصب المستثنى وأضاف الشارح الحالة التالية .

يقول (47) :...وخامسها : نصب أحد المكررين إذا كان الثاني غير الأول ، ولم يذكره المصنف نحو : ما جاءني إلا زيد إلا عمرا ، وإنما وجب نصب أحدهما ، لأنه لا يجوز رفعهما ولا نصبهما . أما عدم جواز الرفع ، فلامتناع أن يكون لفعل واحد فاعلان من غير اشتراك ، ولا يجوز رفع الثاني على البدل من الأول ، لأنه غير الأول ....

4= الفعل المضارع :

يتحدث الشارح عن مشابهة الفعل للاسم فيقول : (48) ....وأما مشابهته

45- شرح الكافية / الموصلي 142

46- شرح الكافية / الموصلي 170

47- وشرح الكافية / الموصلي 244

48- شرح الكافية / الموصلي 492

الاسم من جهة اللفظ فمن ثلاثة أوجه لم يذكرها المصنف .

أحدها : أنه جار عليه في حروفه وفي انتظام حركاته وسكناته ، وأنهما مشتقان من أصل واحد كيضرب وضارب ...وثانيها : دخول الواو والنون عليهما كيضربون وضاربون ، وإن اختلف معنى الواوين ، على أن الواو قد تكون في الفعل حرفا ، وهذان يختصان باسم الفاعل ، ولا يطّردان في كل الأسماء.وثالثها : دخول لام التوكيد على كل منهما نحو : إن زيدا لقائم ، وإن زيدا ليقوم .

5= إن وأخواتها :

يضيف الشارح على ما قاله المصنف من أوجه كسر همزة إن فيقول(49) : ومن التي لم يذكرها :

أ- وقوعها في جواب القسم "والعصر إن الإنسان لفي خسر".

ب-دخول اللام في خبرها كقوله تعالى "والله يعلم إنك لرسوله".

ج-إذا وقعت مفعولا ثانيا لعلمت أو خبرا لكان أو خبرا لأن.

د-إذا وقعت في موضع الحال . جاء زيد وإنه ضاحك.

هـ - إذا وقعت بعد حتى الابتدائية : قام القوم حتى إن زيدا قائم .

و - بعد ألا التي للتنبيه كقوله تعالى : "ألا إنهم في مرية من لقاء ربهم".

ر- بعد أما نحو : أمّا إنه منطلق.

منهج الموصلي في شرح الكافية :

لم تتمثل الكافية على أبواب النحو والصرف ، بل قصرت بحثها على أبواب النحو ، وكانت موجزة في تعبيرها ، كبيرة في معانيها ، ولذلك جاء شرح الموصلي متابعا للكافية بكل ما فيها ، وامتاز منهجه بما يلي :

- تتبع الموصلي عبارات ابن الحاجب بكل دقة ، ولم يترك منها شيئا دون شرح أو توضيح.

- لم يتدخل الموصلي في تقسيمات الكتاب ، حيث أبقاها كما أوردها ابن الحاجب ، فأبوابها أربعة : الأسماء والأفعال والحروف والمشتركات . حتى أنه أبقى الموضوعات الناقصة والتي أسقطها ابن الحاجب دون ذكر ، فلم يتحدث عن

الاختصاص أو التحذير وذلك تبعا لابن الحاجب .

- أسقط ابن الحاجب من كتابه المقدمات النحوية في بداية الأبواب ، إلا أن الموصلي قد بدأ بمقدمات لهذه الأبواب ، حيث يبدأ بتفسير الباب من حيث المعنى اللغوي ، ثم ينتقل إلى المعنى الاصطلاحي .

- لما كان كلام ابن الحاجب موجزا ، فقد أخبر الموصلي على الشرح والتفصيل في الموضوعات المذكورة ، حيث يعرض القضية ، ثم يعرض آراء النحاة حولها ، ثم يظهر رأيه في ترجيح رأي على آخر ، مدللا على كل ما يقوله .

- كان الموصلي متابعا للبصريين في آرائه النحوية ، لذا فقد كان يؤيد الرأي البصري ، وكان يفصل في توجيهات الرأي البصري ، وكان يرفض الرأي الكوفي ، ثم يتبع هذا الرفض ببيان الأسباب التي أدت إلى رفضه ، والأمثلة كثيرة في الكتاب .

- كان لابن الموصلي منهج جيد حينما كان يكمل البحث أو الموضوع الذي يتحدث عنه تحت عنوان فصل . فعبارات ابن الحاجب كانت موجزة وقصيرة ، ولا تفي الموضوع حقه ، وكان يشعر أن نقصا في الموضوع لم يكتمل ، ولا بد من إكماله ، فهناك جانب أو نظرة أو تقسيم آخر في موضوع البحث لا بد من إكماله ، فيضعه تحت عنوان فصل ثم يبدأ بشرحه .

- كان الشارح يشعرك بموقفه غير المتحيز وغير المتصلب عندما كان يعرض لآراء النحاة ، ثم يقول في الأخير وفيه نظر. وهذا يجعل القارئ على ثقة أن الرأيين المعروضين على مستوى واحد ليس لأحدهما ميزة على الأخرى

- امتاز الشارح أيضا بطريقة عرض جميلة وجذابة ، فقد كان يعرض المعلومات ، ثم يفترض افتراضات ويرد عليها ، يوهم القارئ أن مجموعة من الناس قد حضرت هذا العرض ، وأن كل واحد من المشاركين قد سأل سؤالا ، ثم يجيبه شخص آخر عن السؤال ، وكأنه يريد إشعارك أن المتحدث على علم بالمنطق وعلم الكلام ، وأنك أمام عالم منطقي في حديثه .

- ولما كان الشرح موجزا كما ذكرت سابقا ، فقد أضاف أشياء متعددة ، وقد أشار إلى ذلك إشارة واضحة بأن هذا لم يذكره المصنف ، وأنه قد بقيت

نقاط لم يذكرها المصنف إلى غير ذلك من التعبيرات ، والأمثلة على ذلك كثيرة

- كان الشارح معجبا بسيبويه وبجماعته ، ولذلك لم يترك قضية من القضايا النحوية إلا و ذكر فيها رأي سيبويه أو الخليل أو المبرد أو الفارسي أو غيرهم .

- من خلال قراءة شرحه ، كان يشعرك أنه معك بأحاسيسه ، وأنه يريد تيسير الموضوعات عليك بل توضيحها ، وقد تمثل ذلك بمظاهر :

أ- الإضافات التي أضافها على الشارح سواء أكانت تحت عنوان "فصل" ، أم أشار إليها مباشرة من خلال شرحه بأن المصنف لم يذكرها .

ب- شرحه للشواهد والأبيات الشعرية ، بأن يفسر معانيها ومعاني الألفاظ الصعبة ، ويقوم بإعراب هذه الشواهد ، وقد تمثل ذلك من الأبيات ، وقد أشرت إلى بعضها سابقا .

جـ- استشهاده بالأمثال والأقوال العربية ، ثم قيامه بتفسير هذه الأمثال وذكر مناسباتها. هذه الجوانب تشعرك بالراحة ، وبأن الشارح يريد أن يمزج بين الأشياء العلمية الصعبة التي تحتاج إلى رؤية وصبر في فهمها ، وبين الأشياء السهلة ، فيريح أعصابك من خلال تفسير هذه الأمثلة .

أهمية الكتاب :

ذكرنا سابقا أن ابن الحاجب كان علما في القراءات والعلوم الفقهية ، ثم زاد من اطلاعاته اللغوية ، فألف العديد من المؤلفات النحوية ، وليس هذا غريبا ، فلا يعد العالم عالما إلا إذا ألم بثقافات عديدة ، واطلع على ثقافات عصره ، ولذا فقد وجدنا أن الدراسات النحوية قد دخلت مختلف الدراسات الأخرى فكان العالم والطبيب والمهندس والجغرافي والفلكي . وغيرهم كثير ، يأخذون من الدراسات النحوية الأدبية والدينية والعلمية ، فابن الحاجب كان رمزا لعصره ، عالما باللغة والعلوم الفقهية السائدة في عصره . ومن هنا جاءت الكافية لتنير الطريق ، وترشد الضال ، وتأخذ بأيدي طلاب العلم لنقلهم من الجهالة إلى العلم ، ومن العموميات إلى الخصوصيات . ونظرة إلى هذا الكتاب تشير إلى الخصائص

التالية :

- كانت الكافية وكان الشرح تبعالذلك ، شاملة لمعظم أبواب النحو ، وكانت تتبع نظام التعميم ثم التخصيص ، فهي تعرض لأنواع الكلام الثلاثة من: اسم أو فعل أو حرف ، ثم تعود لكل واحد بالتفصيل ، وذكر الجزئيات ، وهذا هو نمط كتب النحو في ذلك العصر ، ومن أبرز خصائص الكافية ، أنها خلاصة نحوية موجزة ، لجأ ابن الحاجب إلى ذلك رغبة في الاختصار ، وبعدا عن الإطالة .

- كانت الكافية مختصة بعلم النحو ، حيث ترك ابن الحاجب الحديث عن علم الصرف إلى كتب أخرى ، وهذا ما تفرد به ابن الحاجب ، وخالف ما اعتاد الناس عليه من دمج علمي النحو والصرف في مؤلف واحد .

- أسقط ابن الحاجب بعض الموضوعات المعروفة لدى النحاة ، أسقط من كتابه الاختصاص والإغراء ..وبعض الموضوعات الأخرى . حتى أنه ترك بحث بعض الموضوعات إلى كتابه الآخر -الشافية- ومنها التصغير ، والنسبة ، والأعداد ، والمجرد والمزيد ، والمقصور والممدود ، وغيرها من الموضوعات الصرفية

- وميزة أخرى يمتاز بها كتاب الكافية أنه خلو من المقدمات التي يتبعها النحاة في التقديم للموضوعات ، فلم يذكر أي مقدمة لأي باب من أبواب النحو ، ولعلنا نجد له عذرا في ذلك ، إذ أن البدء بمقدمات وبمسوغات لأجل الباب ، يؤدي إلى المزيد من الإسهاب والاطالة التي قد لا تكون ضرورية . وهذا ما يخالف الغاية التي وضع لأجلها الكتاب وهي الاختصار . وقد عوّضنا الشارح عن هذا النقص ، فقد كان كريما في هذا الجانب ، فلم يترك بابا إلا وقدم له ، وبين سبب مجيئه في هذا المكان إلى غير ذلك .

- تأثر ابن الحاجب في كتابه بالنحاة السابقين ، وكان ممن تأثر بهم كثيرا : سيبويه والزمخشري والفارسي ، حتى أنه كان يستعين بأمثلتهم ، ويكررها كما أوردها ، إلا أنه كان يخالف بعضهم في أشياء يسيرة ، تغلب عليها الاختلافات الشكلية مثل :

أ- بحث الزمخشري في الإغراء والتحذير ، وأنكره ابن الحاجب .

ب - بحث الزمخشري النداء في موضعين من كتابه ، ولكن ابن الحاجب بحثه في باب مستقل .

جـ - جمع الزمخشري المبتداء والخبر في التعريف ، وفرق بينهما ابن الحاجب .

د- بحث الزمخشري الاختصاص مع المندوب والترخيم ، ولم يورده ابن الحاجب

هـ - بحث الزمخشري حذف المضاف ، وأهمله ابن الحاجب .

- أعاد ابن الحاجب ترتيب أبواب النحو على شكل مخالف لترتيب الزمخشري . ونظرة إلى مفصل الزمخشري تعطينا صورة هذا الترتيب ، ومنطقية وترتيب ابن الحاجب .

-تتبع الشارح كافية ابن الحاجب ، وفسرها تفسيرا دقيقا جميلا ، مكملا ما كان يشعر أن ابن الحاجب قد نسيه أو تناساه .

-امتاز الشارح بالتفسير اللغوي للمصطلحات النحوية ، فلم يترك بابا من أبواب النح إلا وفسره لغويا ، فيقول (50) مثلا في تفسير معنى الإعراب :

أ-.....واعلم أن الإعراب في الأصل مصدر ، وفي نقله من اللغة إلى الصناعة أقوال :

أحدها : إنه من أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان ، لأن الكلام إذا أعرب تبين معناه .

الثاني : إنه من عربت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربتها إذا أصلحتها ، فالهمزة حينئذ للسلب ، لأن الكلام إذا أعرب فقد أزيل فساده .

الثالث : من قولهم : امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها ، لأن المتكلم بالإعراب متحبب إلى السامع .

ب - ويقول (51) في تفسير الترخيم :.....وله في اللغة معنيان :

أحدهما : القطع ، ومنه رخمت الدجاجة إذا قطعتها .

50- شرح الكافية / الموصلي 96

51- شرح الكافية / الموصلي 199

والثاني : التسهيل والتليين ، وهو من صفات الصوت والنطق .

جـ- ويقول (52) في العطف : العطف في اللغة هو الرجوع عن الشيئ ، والانصراف عنه ، وهو نوعان : عطف بيان وعطف نسق ، وسمي نسقا أما لمتابعة الأول أخذا من نسقت الشيئ إذا أتيت به متتابعا ، وإما لمساواته الأول في الإعراب من قولهم: ثغر نسق إذا كان مستويَ الأسنان، والنسق بالفتح المنسوق .

- ويمتاز الشارح بموقفه العلمي الصلب ، فنراه يعرض القضايا النحوية ثم يناقشها مناقشة علمية ، وعندما يشرح قولا لابن الحاجب يتحدث عنه بتفصيل ، ثم يبين آراء النحاة حول هذا الموضوع ويناقشهم ، يؤيد من يؤيد ، ثم يبين سبب هذا التأييد ، ثم ينكر الآراء التي لا توافقه . ولا يراها صوابا ، ثم يذكر الأسباب التي حدت به إلى هذا الموقف ، كل هذا بأسلوب علمي جميل ، وبلغة سهلة يسهل فهمها وفهم مضمونها . وهذه بعض النماذج :

أ- يقول (53) في باب الفاعل وبعد أن عرف المصنف الفاعل وناقشه في بداية التعريف ، يقول : .....قوله على جهة القيام به ليخرج عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد ، فإن الفعل فيه قد أسند إلى زيد وقدم عليه ، ولكنه لم يسند إليه على جهة قيامه به ، بل على جهة وقوعه عليه .

ويقول : ومن جعله من قبيل الفاعل لم يحتج إلى هذا القيد ، لأن الفاعل لا يراد به المؤثر كما هو عند الحكيم ، ولا القادر الذي يصح منه الفعل ، وتركه كما هو عند المتكلمين ، بل هو المسند إليه فعل مطلقا ، وإنما قال : على جهة قيامه وما ليس قائما به حقيقة إما مثبتا كالنسب والاضافات والمجازيات نحو : قرب زيد وبعد ، وانقض الجدار ومات زيد ، أو منفيا نحو ما قام زيد ، لأن حقيقة رفعه بالمسند مطلقا بشرط الإسناد ، وهو متحقق في جميع ما ذكر ....ويقول أيضا : ....لا يقال فالمنفي لا يتحقق فيه إسناده لأن الإسناد صفة وجودية ، والنفي عبارة عن سلب تلك النسبة ، فلا يكون فاعلا لانتفاء شرطه ،

52- شرح الكافية / الموصلي 296

53- شرح الكافية / الموصلي 139

....ويقول أيضا : ....لا يقال فالمنفي لا يتحقق فيه إسناده لأن الإسناد صفة وجودية ، والنفي عبارة عن سلب تلك النسبة ، فلا يكون فاعلا لانتفاء شرطه ، لأنا نقول ، لأنا نقول : يكفي أن يكون لتلك النسبة وجود في العقل وهو ملاحظة رفع الحكم عن المحكوم عليه ، فبينهما تعلق معنوي ، ولا معنى للإسناد عند النحوي إلا ذلك ...

ب - وفي باب الاستثناء : وفي تخريج قوله تعالى "ما فعلوه إلا قليل منهم" . يقول (54) :....قراءة الأكثر على البدل ، وقراءة ابن عامر على النصب على أصل الاستثناء . لا يقال يمتنع أن يكون زيد في نحو : ما قام أحد إلا زيد بدلا لوجهين : أحدهما : أنه ليس بدل بعض لخلوه عن الضمير ، وامتناع خلو بدل بعض عنه ، ولا بدل كل ، ولا بدل اشتمال وهو ظاهر ،فهو شبيه ببدل الغلط وهو باطل ، لأنه مقصود ، وبدل الغلط ليس بمقصود .

وثانيهما : أنه يجب استواء البدل والمبدل منه في الحكم ، وهما ها هنا حقيقيان مختلفان ، لأن الحكم منفي عن الأول ثابت للثاني ، ولهذا الإشكال جعله الكوفي عطفا ، لأنا نجيب : أما عن الأول فلأنه بدل بعض من كل ، لأن زيدا بدل من أحد . قوله : بدل البعض لا بد وأن يكون فيه ضمير . قلنا : الضمير محذوف وهو مراد . والتقدير ما جاءني أحد إلا زيد منهم .

وأما عن الثاني فلأن اختلاف الحكم كقولهم : مررت برجل لا طالح ، والجامع بينهما أن الثاني هو الأول ، وأما جعله عطفا فغير مستقيم ، لأنه إما أن يريد به عطف البيان أو عطف النسق ، والأول لا يقول به ، والثاني باطل لكون حرف العطف غير مذكور . فإن قيل : ألا مركبة من إن ولا العطفة كان أيضا باطلا لفساد المعنى ، لأن العاطفة تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، وألا ههنا بالعكس .

- ومن الميزات الهامة التي امتاز بها هذا الشارح ، أنه قد أضاف إضافات كثيرة على المتن ، وكانت زيادته على نوعين :

54- شرح الكافية / الموصلي 245

55- شرح الكافية / الموصلي 164

1- الأول من خلال الشرح مشيرا إلى أن المصنف لم يذكر هذا ، وقد ذكرنا سابقا بعضا منها.

ب - الثاني : عندما كان يرى أن ما ذكر لم يعط حقه من المعلومات ، وأن شيئا ناقصا لا بد من إكماله ، كان يضعه تحت عنوان "فصل" وهو كثير من خلال الكتاب . وهذه بعض النماذج 1- في باب المبتدأ والخبر وفي جواز الإخبار بالظرف إذا كان خبرا ، فإما أن يكون مكانيا أو زمانيا ، فإن كان مكانيا أخبر به عن الجثة . أما الأول : وهو صحة الأخبار بالظرف المكاني عن الجثة والحدث ، فلأن كل جثة وحدث نسبة خاصة إلى مكان خاص ، وهي كونهما فيه دون غيره لامتناع أن يكونا في مكانين معا في حالة واحدة ، ويجوز الانتقال عن ذلك المكان إلى غيره ، فإذا حكم بذلك ، حصل القطع بأحد الجائزين وهو حقيقة الخبر .

وأما الثاني : وهو صحة الإخبار بالظرف الزماني غير الحدث ، وامتناع الإخبار به عن الجثة ، فهو أن الحدث لما كان عبارة عن أحوال متجددة من أفعال وحركات وغيرهما ، ولا يكون شيئ من ذلك إلا في زمان ، وجب أن يكون لكل حدث زمان يختص به دون غيره ، بخلاف الجثة ، فإنها لما كانت موجودة مجردة من الحدث ، كانت نسبتها إلى جميع الزمن سواء ، فتخصيصها ببعضه تخصيص بلا مخصص . فإن وصفت الظرف الزماني جاز الإخبار به عن الجثة كقولك : زيد في زمن طيب.... ثم يتحدث بتفصيل عن هذا الموضوع .

ب - ويقول (56) في باب كان وأخواتها : واعلم أن ها هنا مسائل تتعلق بهذا الباب منها : أنك إذا قلت : ما كان فيها أحد خيرا منك ، كان تقديم الظرف عند سيبويه أولى ، فإذا قلت : ما كان أحد خيرا منك فيها فبالعكس ، أي الأولى تأخيره ، أما الأول : وهو أولوية التقديم فلأنه خبر كان ، فهو أحد الجزئين المحتاج إليه ، وحينئذ يتعلق بمحذوف .

وأما الثاني : فلأنه فضلة لا يتعلق بمحذوف ، فكان في تأخيره إشعار

56- شرح الكافية / الموصلي 575

بكونه فضلة . وأجاز المبرد التقديم من غير أولوية ، وتمسك بقوله "ولم يكن له كفوا أحد" فقدم الظرف وهو ملغى .وأجيب : أما أولا : فبأن له الخبر ، وكفوا : نصب على الحال لأنه نعت لنكرة وقد تقدم عليها .وأما ثانيا : فلأنه لما لم يكن الغرض نفي الكفو مطلق ، بل الكفوء عنه وله ، كان جزءا من الخبر فلم يتم إلا به . ومنها : أن اسمها يجوز أن يكون نكرة ، وخبرها معرفة كما في قوله :

..... **ولا يك موقف منك الوداعا**

كما مر خبر كان ، وأما قول حسان :

.....**يكون مزاجها عسل وماء**

بنصب المزاج ورفع العسل كما رواه سيبويه ، فإما لأن مزاجها نصب على الظرف ، فخبرها حينئذ ظرف مقدم على الاسم النكرة ، وإما لأن العسل جنس تقرب نكرته من معرفته . ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بين كان ومعمولها بأجنبي عنها . فأما قوله : كانت زيدا الحمى تأخذ . فالحمى مبتدأ ، وتأخذ الخبر ، وزيدا منصوب بتأخذ ، وفي كان ضمير القصة لئلا يؤدي إلى الفصل المذكور . وأما الظرف فجائزة لكثرة الاتساع فيه ، نحو كان اليوم زيد قائم ، وكان في الدار زيد قائم .

– ومما يمتاز به هذا الكتاب أن مؤلفه جامع لكثير من العلوم ، ملم بجزئياتها ، يتحدث فيها وكأنه من علمائها والمختصين فيها . ففي باب الاسم يتحدث عن اجتماع الاسم واللقب فيقول (57) : ورد اعتراض على منع إضافة إسم مماثل للمضاف إليه كقولهم : سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة ونحوها مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب ، فإنهما اسمان لمسمى واحد .

وأجاب بأنه لما دل الدليل على امتناعه وجب أن يؤول : أما أولا : فلأن اللقب لما كان أشهر من الاسم تنزل الأول منزلة المجهول ، والثاني منزلة المعلوم بالنسبة إلى السامع لعدم حصول الفائدة من الأول .....بانفراده ، فصحت الإضافة باعتبار التغاير ، وأما ثانيا : فلأنه يقصد بالأول المدلول وبالثاني

57– شرح الكافية / الموصلي 413– 414

اللفظ كذات زيد ؛ والاسم والمسمى متغايران .

واعلم أنه إنما يصح إضافة الاسم إلى مسماه وبالعكس بعد ثبوت المغايرة بين الاسم والمسمي، فإنه قد نقل أن مذهب أهل السنة يرى أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، ومذهب المعتزلة أن الاسم غير المسمى ونفس التسمية ، فاطلاق الاسم على التسمية على المذهب الثاني حقيقة ، وعلى الأول مجاز . وعن بعض الأشعرية أن الاسم غير المسمى وغير التسمية ، وإليه ذهب النحاة ، لأن الاسم غير المسمى ، فالمسمى مدلول اللفظ ، والتسمية وضع الاسم على المسمى ، وإذا ثبت التغاير جازت الإضافة طالبا للمبالغة في البيان .

نلحظ مما سبق المامه بالمذاهب الاسلامية وبعلم الكلام . وليس هذا غريبا على الموصلي ، فقد كان عالما في الفقه أولا ثم بالنحو .

- مما يمتاز به هذا الكتاب أن الشارح كان يستعين بالأمثال ، وحتى يعطي القارئ نوعا من الراحة والطمأنينة ، ويريح عقله ، كان يذكر المثل ، ثم يذكر المناسبة له فيقول (58) مثلا : ...وقد شذ مما استثنيناه ألفاظ ، فحذف منها حرف النداء لكونها أمثالا جرت مجرى الأعلام . أما قولهم أطرق كرا إن النعام في القرى . فقيل : المعنى تخويف المتعاطي بما لا يليق كتخويف الكرا من النوم ، وقيل إن الصائد إذا رأى طول عنقه قال ذلك ، أي لا نعتبر بطول عنقك ، فقد صدت النعام وهي أطول عنقا منك ...وأما قولهم : أصبح ليل فقالته امرأة تزوجها امرؤ القيس لأنها كانت تنذره بالصبح لضجرها منه فرجعت إلى الليل لتخاطبه ...

- وميزة أخرى أنه كان يستشهد بالأبيات الشعرية لتقعيد قاعدة نحوية ، وشعورا منه مع القارئ ، وتصوره أن بعضا من القراء أو المستمعين لشرحه لن يفهموا معاني هذه الأبيات أو إعرابها كان يشرحها ويفسر معانيها اللغوية . فيقول (59) بعد استشهاده ببيت الشعر التالي :

ليبك يزيد ضارعا لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

58- شرح الكافية / الموصلي 207

59- شرح الكافية / الموصلي 143

بضم الباء وفتح الكاف على بناء الفعل للمعلوم ، ويزيد : قائم مقام الفاعل و، وضارع ومختبط مرتفعان دل عليه الأول ، والضارع : الذليل ، والمختبط طالب الحاجة ، والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس كلواقح .

- ومن الشواهد النحوية التي يقوم بإعرابها تخفيفا على القارئ قوله (60).

فأما القتال لاقتال لديكم .....

فالقتال : مبتدأ ، ولا قتال لديكم : جملة خبرية عنها ، ولا ضمير فيها ، لأن النفي لما كان للجنس دخل تحته المذكور وغيره .

مصادر الكتاب :

شارك في هذا الكتاب عالمان ، لأول ابن الحاجب ، والثاني عبد العزيز الموصلي ، وكل له طريقته ومذهبه ، ولكنهما اجتمعا على المذهب البصري .

فابن الحاجب اعتمد اعتمادا كليا على أساتذة المذهب البصري ، فهذا سيبويه ، شرح كتابه ودرسه واعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، حتى أنه لم يترك قضية نحوية إلا وقد عرض لرأي سيبويه . وأما الرجل الثاني الذي عاش معه ابن الحاجب بروحه وعلمه وفنه ، حتى أنه كان يقلده في كثير من القضايا فهو الزمخشري ، فقد قام بشرح مفصله ، ثم قام بتلخيصه ، بل قام بتقليده في منهجه وطريقة بحثه ، وتأثر به تزثرا كبيرا ، ومع هذا التأثير والتقليد فإنه قد خالف الزمخشري في كثير من القضايا ، فلقد كانت له شخصيته المستقلة إلى حد كبير .

أما العالم الثالث الذي تأثر به كثيرا فهو أبو علي الفارسي ، حيث قام بشرح كتابه الإيضاح ودرسه وأضاف عليه إضافات عديدة . وكان هناك عددا آخر من العلماء الذين استقى منهم معلوماته وآراءه ، فهذا الخليل الذي كان رائدا لسيبويه في تأليف كتابه ، فقد وافقه في كثير من الآراء وأخذ منه ، ولكنه عارضه ببعض الآراء الأخرى ، ولكن تأثيره كان واضحا على ابن الحاجب ، وبمعنى آخر أقول : لقد استمد ابن الحاجب مكونات كتابه من كتب أئمة النح العربي ، وبشكل خاص من نحاة البصرة وعلى رأسهم كل من : سيبويه والخليل

60- شرح الكافية / الموصلي 593

والزمخشري والفارسي .

أما شارح الكتاب فلم يكن أفضل من ابن الحاجب ، فقد اعتمد كثيرا على أئمة المدرسة البصرية ، وليس هذا غريبا عليه ، ولا يعد منقصة ، فليس هناك نحوي واحد ومنذ سيبويه وحتى الآن لم يعتمد على سيبويه وصحبه في دراساته ، فهم أئمة النحو وأساتذته في عالمنا الإسلامي . فقد اعتمد الشارح على كتاب سيبويه وعلى غيره من كتب وأئمة النحو ، فهذا الخليل . والفارسي والمبرد والزمخشري وابن الحاجب وابن السراج والجرمي وابن كيسان ويونس ....وغيرهم تعد آراؤهم وكتبهم من أهم مصادر الشارح في كتابه .

شواهد الكتاب :

لا غرابة على شيخ وعالم وفقيه أن يكون عالما بالقرآن الكريم حافظا له ، مستوعبا معانيه ، فشيهنا الموصلي ، الفقيه العالم بالقراءات ، اعتمد كثيرا على القرآن الكريم في كتابه ، حتى جاوز الاستشهاد بالآيات الكريمة ثلاثة الآلاف آية ، فلم يتطرق لقضية نحوية إلا ويأتي بالعديد من الآيات على تلك القضية ، وكان في آيات عديدة يذكر القراءات التي وردت فيها .

أما الحديث النبوي ، فكأنني به قد تأثر بما كان سائدا في ذلك العصر ، وهو عدم الاستشهاد ، أو عدم الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي ، فلم تزد الأحاديث التي استشهد بها عن السبعة . أما شواهده الشعرية فقد كان مكثرا فيها إلى درجة واسعة قاربت من استشهاده بالآيات القرآنية ، حتى بلغت الشواهد الشعرية ما يزيد على الألفين والتسعمائة بيت ، فديوان العرب تتمثل فيه الأصالة العربية ، ومنه استمد النحاة قواعدهم . وكانت طريقته في الاستشهاد بالشواهد الشعرية أن يذكر بيتا أو أبيات كاملة في مواطن ، وأن يذكر أنصاف أبيات في مواطن أخرى ، وفي مرات عديدة كان يذكر كلمة أو كلمتين من الشاهد الشعري ، مما يؤدي إلى إرهاق الباحث في العثور على البيت كاملا .

أما المصدر الآخر من الشواهد ، فقد أورد عددا مقبولا من الأمثال والأقوال العربية المشهورة ، وكان يقوم بشرح هذه الأمثال والأقوال وذكر المناسبات التي قيلت فيها .